الانضباط الذاتى: المعرفة وأشكال التوجيه

محمود عبد الله*

يحاول هذا المقال إلقاء الضوء على مساهمة نيكولاس روز فى تحليل مفهوم حكم الذات بالتطبيق على إسهامات المعرفة الاجتماعية والطبيعية ممثلا فى علوم النفس والجينات والبيولوجيا. ويعود الفضل لهذا المفهوم لميشيل فوكو الذى أوضح معالمه فى محاضراته التى نشرت بعد وفاته. وترتكز رؤية نيكولاس روز فى غالب مؤلفاته على أن عملية الضبط وحكم الذات فى صيغتها الليبرالية، سواء الليبرالية الاجتماعية أو الليبرالية الجديدة، فى حالة توسع نحو تأكيد الحرية وليس القهر، وهو الأمر الذى نال قدرًا من النقد فى الأدبيات وفى المقال الحالى.

الكلمات المفتاحية: حكم الذات، التقنيات، علوم النفس، العلوم الاجتماعية، الليبرالية الاجتماعية، الليبرالية الجديدة.

مقدمة

مثلت أعمال ميشيل فوكو المعروفة محاولة جادة وأصيلة لمعاينة الحداثة فى سياقات متعددة، فى عيادات الطب النفسى، والسجن؛ محاولًا التأصيل لعلاقة السلطة بالمعرفة. وقد ركزت هذه الأعمال على فاعلية عمليات الضبط فى حياة الأفراد، كعملية هيمنة وطاعة من قبل الأفراد دون استقلال أو حرية. وقد تعرضت هذه الأعمال لانتقادات كان أهمها إهمالها للأفراد على حساب تأكيد عمليات الضبط والتحكم القسرى.

لكنه عاد فى محاضراته التى ألقاها فى الكوليج دى فرانس ليعيد الاهتمام بالذوات، وبحريتهم واستقلاليتهم؛ جاعلًا من مفهوم الذات موضوعًا رئيسيًا لتأملاته ورؤاه، فدارت حول الذات وفاعليتها وتقنياتها واستراتيجياتها، أمام سلطة الخبراء. وفى هذا الإطار؛ ربط فوكو بين نشوء الليبرالية كنمط من الحكم والضبط وبين تطوير أدوات جديدة لضبط الأفراد والمجتمعات، مما جعله يقدم تحليلًا نقديًا لمسارات الحداثة السياسية؛ منتقلًا بذلك من سلطة الحداثة الموجهة للذات بشكل مباشر، إلى سلطة ما بعد الحداثة اللا مركزية الموجهة للذات بشكل غير مباشر، من الليبرالية الاجتماعية بصيغة دولة الرفاه إلى الليبرالية الجديدة فى تحررها من التمركز حول قوة محددة ممتدة فى كل مكان.

امتدت هذه الأفكار لاحقًا لتؤثر على العديد من الباحثين، وكان نيكولاس روز من بين أبرز من أعادوا تطويرها وإعادة توجيهها نحو مجالات أكثر تخصصًا، لا سيما فى علاقاتها

* أستاذ علم الاجتماع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

بالممارسات النفسية والبيولوجية. سعى روز إلى توضيح كيف أصبحت مفاهيم مثل "الذاتية" و"الإدارة الذاتية" جزءًا من آليات الحكم الحديثة؛ حيث لم تعد السلطة تُمارَس فقط عبر المؤسسات؛ بل أصبحت مندمجة فى الخطابات النفسية والطبية والتكنولوجية. يرى روز أن تطور الحكومية فى المجتمعات النيوليبرالية يعكس تحولًا نحو أنماط حكم تقوم على المسئولية الفردية وإدارة الذات، مما يبرز دور التقنيات النفسية فى تشكيل الأفراد كفاعلين "أحرار" لكنهم موجهون ضمن أطر سلطوية دقيقة.

بهذا المعنى؛ يوضح تحليل فوكو للحكومية كيف تطورت السلطة إلى أشكال أكثر تعقيدًا من الضبط الاجتماعى، بينما يعمق نيكولاس روز هذا الفهم من خلال التركيز على البعد النفسى والبيولوجى للسلطة فى العالم المعاصر. تشكل هذه الامتدادات جزءًا مهما فى الدراسات السوسيولوجية النقدية؛ حيث تسلط الضوء على الطرق التى تُمارس بها السلطة بطرق غير مرئية ولكنها فعالة، ما يجعل دراسة حكم الذات وانضباطها أداة حيوية لفهم السياسات الحديثة وإدارة الأفراد والمجتمعات.

أولًا: حكم الذات وانضباطها: المنظور والمعنى

يعود الفضل لميشيل فوكو فى إثارة الاهتمام بمنظور الانضباط الذاتى[١] Governmentality، أو حكم الذات، وذلك فى المحاضرات التى ألقاها فى الكوليج دى فرانس، ونُشرت فى كتابين، حمل أحدهما عنوان: "الأمن، الإقليم، والسكان"، والثانى جاء بعنوان "ولادة السياسة الحيوية" عامى ١٩٧٨ و١٩٧٩[٢]. وكان القصد من وراء استعماله لمفهوم الانضباط الذاتى أو حكم الذات هو إبراز كافة الممارسات والإجراءات والمؤسسات التى تواجه الأفراد فى الحياة اليومية، داخل أماكن عملهم وفى أسرهم، وفى كافة الأرجاء المتاحة لهم ليتخذوا قراراتهم وهم على قناعة بما يفعلون دون تدخل من أى قوة كانت، فينظمون حياتهم بأنفسهم.

ويعرف فوكو مفهوم الحكم الذاتى بأنه تعبير عن الممارسة الفكرية والعملية والمؤسسات، ومسار القوة، والصيرورة، فيقول: "أريد أن أعبر عبر هذه الكلمة؛ أى الحكم الذاتى، عن ثلاثة أشياء: جملة ما تشكله المؤسسات، والإجراءات، التحليلات والأفكار، والحسابات والتكتيكات التى تتيح القيام بهذا الشكل من السلطة وممارسته، الذى يجعل من السكان هدفًا رئيسيًا له، وأعنى بها ثانيًا خط القوة ومسارها الذى يقود الغرب كله منذ عهد طويل

جدا، الذى يشكل هذا النوع من السلطة، مما أدى إلى تطور سلسلة كاملة من أجهزة حكم بعينها، وسلسلة كاملة من المعارف، كما تعنى أخيرًا الصيرورة، أو هى نتاج الصيرورة التى وجدت بها دولة العدالة فى العصور الوسطى التى أصبحت فى القرنين الخامس والسادس عشر دولة إدارية"[٣]. فيؤكد ضمنا بأن هذا المفهوم يقوض تمركز القوة فى هيئة أو مؤسسة شاملة؛ بل يجعلها متمددة فى مراكز عديدة، وأنه قابل للتقلب فى ظل صيرورة تسمح بالتعديل والتغيير والتبدل، وطابعه المتراكم الممتد تاريخيا.

وقد حاول فوكو فى محاضراته الواردة فى كتاب "**مولد السياسة الحيوية**" أن يوضح لنا تمركز شكلين أو أسلوبين من أساليب الحكم والضبط، يترك أثرهما فى معنى الدولة وحدود وجودها وفلسفتها ومنطقها وعلاقة ذلك كله بسكانها. **الأسلوب الأول** هو أسلوب الدولة الانضباطية أو الدولة البوليسية على الطريقة الألمانية؛ حيث يتغلب منطق يرى فى الدولة غاية فى ذاتها. أى أن المراد من الضبط والحكم تعزيز الدولة واستقرارها، وتمديد حضورها فى السياق الاجتماعى. أى أن الغاية هى تأكيد حضور نظام الحكم، ويكون الشاغل الرئيس فى ذلك هو أن "الحكومة لا تحكم بما يكفى". وفى هذا النمط يكون التدخل المباشر لنظام الحكم تدخلًا بارزًا مرئيًا أمام العين. فيما الأسلوب الثانى المميز لصعود الليبرالية، كآلية تفكير، فهو يهتم بمنطق بديل وهو "الحكومة تحكم بشكل مفرط"، أى أن الغاية هى تخفيض سقف حكم الحكومة؛ لأن فى ذلك منفعة على عدة مستويات. فمن جهة هذا تفكير رشيد يقلل من التكلفة السياسية والاقتصادية للتدخل المباشر وفرض القوانين على الأفراد. ومن جهة ثانية فإن الغاية من الحكم تلبية رغبات الأفراد، فهم لن ينصاعوا إلا لما يرضى رغباتهم، ويحفظ حقهم فى الانتفاع. والنتيجة اللازمة هى الحفاظ على توازن المجتمع، وتحقيق الاستقرار وحفظ الأمن بأسلوب حكم غير مباشر. أى أن تحكم السلطات دون تدخل؛ بل عبر وسائط، ومؤسسات وآليات متعددة تتسل فى نسيج المجتمع، يحدث انضباط لسلوكيات الأفراد وتقل انحرافاتهم عن النظام. إن الأسلوب الأول فى الحكم يرى أن التدخل المباشر وتمديد حدود سلطاته يفرض القوانين مباشرة، فى حين يرى الأسلوب الثانى ضمنا أن السكان لا يمكن التحكم بهم عبر القوانين المباشرة لأنهم سيراوغونها، سيفلتون من إسارها، ومن ثم فحرى أن يتركوا دون تدخل مباشر بل عبر الوسطاء والخبراء. وهكذا "لم يعد السكان مجرد رعايا قانونيين يجب أن يطيعوا القوانين الصادرة عن

السلطة السيادية، ولا مجرد أفراد معزولين يجب تشكيل سلوكهم وتأديبهم؛ بل أصبحوا كائنات ضمن شبكة كثيفة من العلاقات بين الأشخاص والأحداث والأشياء. كان على الحكومة أن تتعامل مع هذه العلاقات التى تخضع لعمليات طبيعية وضغوط خارجية، وكان لا بد من فهمها وإدارتها باستخدام استراتيجيات وتكتيكات مختلفة لضمان رفاهية الأفراد والمجتمع ككل"[٤].

هذه القراءة الثنائية لفن الحكم؛ هى آلية معتادة فى كتابات فوكو. حيث يراوح فى تحليلاته ويتنقل ما بين نموذجين؛ بين العنف واللطف، السياسة الصلبة والسياسة الناعمة، أو يتحرك من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة. فهو يعاين أسلوب الحكم أو الضبط منتقلا من الحديث عن شكل للسلطة يستهدف حماية وأمن الإقليم إلى شكل آخر يسعى للتوجه للسكان. وهو عين ما فعله فى كتابه المراقبة والعقاب؛ حيث انتقل من مفهوم مشهد العقاب العلنى إلى الأسلوب اللطيف فى العقاب، أو ما قام به فى خاتمة المجلد الأول من كتابه تاريخ الجنس، بانتقاله من حق الموت إلى تأثير السلطة على الحياة؛ مقدما تأملاته العامة حول السلطة الحيوية[٥].

يعزى ميشيل فوكو أسباب ظهور أسلوب الضبط غير المباشر للسكان للتغير الذى طرأ على مفهوم السكان أنفسهم، وأسلوب التعامل معهم لتحقيق أهداف السيادة والحكم. يقول: "لكن القول بأن السكان يشكلون ظاهرة طبيعية لا يمكن تغييرها بالمراسيم لا يعنى، مع ذلك، أنهم يشكلون طبيعة غير قابلة للوصول أو الفهم؛ بل على العكس تمامًا. وهنا يصبح تحليل الفيزيوقراطيين والاقتصاديين مثيرًا للاهتمام؛ حيث إن هذه الطبيعة التى جرى تحديدها فى واقع السكان تبقى قابلة دائمًا للوصول من قِبل الفاعلين والتقنيات القادرة على تحويلها، بشرط أن يكون هؤلاء الفاعلون والتقنيات مستنيرة، مدروسة، تحليلية، محسوبة، وقادرة على الحساب والتخطيط. فلا ينبغى فقط النظر فى التغييرات الطوعية فى القوانين إذا كانت القوانين غير مواتية للسكان، ولكن قبل كل شىء، إذا أراد المرء تشجيع زيادة عدد السكان، أو تحقيق العلاقة الصحيحة بين عدد السكان وموارد الدولة وإمكاناتها؛ فيجب حينها التدخل فى مجموعة من العوامل والعناصر التى قد تبدو بعيدة تمامًا عن السكان وسلوكهم المباشر، مثل الخصوبة والرغبة فى التكاثر. على سبيل المثال؛ ينبغى التدخل فى تدفقات العملة التى تسرى فى البلاد، لمعرفة اتجاهاتها وما إذا كانت تصل بالفعل إلى جميع عناصر السكان أم أنها تترك بعض المناطق راكدة. يجب أيضًا التدخل فى مسألة الصادرات: فكلما زاد الطلب على الصادرات؛

زادت فرص العمل، وبالطبع زاد خلق الثروة، مما يؤدى بدوره إلى زيادة عدد السكان. كما تنشأ مسألة الواردات: هل تشجع الواردات زيادة عدد السكان أم تثبطها؟ إذا استوردنا؛ فإننا نأخذ الوظائف من السكان المحليين، لكننا فى الوقت نفسه نوفر لهم الطعام. وبالتالى، يظهر هنا إشكال تنظيم الواردات، الذى كان بالغ الأهمية فى القرن الثامن عشر. وفى كل الأحوال؛ من الممكن التأثير بفعالية على السكان من خلال التفاعل مع كل هذه العوامل البعيدة ظاهريًا. ومن هنا؛ يتضح أن تقنية مختلفة تمامًا بدأت بالظهور، لم تكن قائمة على مجرد إجبار الرعية على طاعة إرادة السيادة؛ بل على القدرة على التحكم فى عناصر تبدو بعيدة عن السكان، ولكن من خلال الحساب والتحليل والتفكير، يمكن التأكد من أن لها بالفعل تأثيرًا عليهم. أعتقد أن تحولًا بالغ الأهمية قد حدث فى تنظيم وترشيد أساليب السلطة، وذلك من خلال هذا التصور الجديد عن "الطبيعة القابلة للاختراق" للسكان"[٦]. وهكذا تتجسد فاعلية تأثير السلطة بفاعلية الخبرة العلمية القادرة على إدراك احتياجات السكان وفهم رغباتهم، بحيث تكون عملية التوجيه ممكنة وعن بعد.

وبحسب شرح دونزلو نحن مع الأسلوب الأول، الضبط المباشر، نكون أمام أسلوب للحكم والضبط الاجتماعى يعتمد على إجراءات تفرض الحظر والفصل. فضمان أمن الإقليم يتطلب التحديد والفصل والتحصين، ذلك أن الإقليم "أشبه بمبنى يجب حمايته من التهديدات الداخلية والخارجية. يجب تحصين المدن بحيث تصبح ملائمةً للتجارة والصناعة، محميةً من الخارج، بحيث تصب ثرواتها فقط فى العاصمة، مقر السيادة. أما الريف؛ فيجب مراقبته، بطبيعة الحال عبر قوانين السيد الإقطاعى، ولكن بالأخص عبر القيود التى يفرضها السيّد على كل ما يتعلق بتجارة الحبوب؛ حيث قد تؤدى الأسعار المرتفعة إلى إفقار سكان المدن، وخلق أزمات تموينية؛ بل وحتى إثارة أعمال شغب. يحظر السيّد الأعلى أيضًا على الفلاحين احتكار الحبوب لرفع أسعارها أو بيعها للخارج. إذ يجب أن يحققوا أقل قدر ممكن من الربح حتى يتمكن سكان المدن من الحصول على الطعام بأقل تكلفة ممكنة. وأخيرًا، فى مواجهة الأوبئة مثل الجدرى، أو الجذام، أو الكوليرا، يجب اللجوء إلى الفصل والعزل الصارمين للمرضى. باختصار؛ فإن أمن إقليم السيّد الأعلى يتطلب منه الاعتماد بالدرجة الأولى على إجراءات الفصل والحظر"[٧].

إن هذه النقلة النوعية من أسلوب للضبط يعتمد على المباشرة والعين الساهرة إلى أسلوب آخر عن بعد وغير مباشر، تتطلب تغيرا فى المفاهيم، فجملة العناصر المكونة للأسلوب الأول تتغير معانيها ومصطلحاتها أيضًا. فالسيد أو الأمير فى أسلوب الحكم الأول يصبح الحاكم فى الثانى، والرعايا الغائبون عن عين الأمير يصبحون المحكومين أو السكان الذين يتمتعون بقدر كبير من الحكمة لتدبير شئونهم. العلاقة الأولى فى أسلوب مباشرة الضبط هى علاقة سيادة بين سيد ورعايا، وتعتمد العلاقة الثانية على الحكم الذاتى governmentality لا السيادة لأنها علاقة بين حاكم وسكان. هذا التغير فى استعمال المفاهيم والمصطلحات هو ما ينتبه إليه فوكو، ويشير إليه جاك دونزلو: "بينما كنتُ أتحدث عن السكان، تكررت كلمة باستمرار– قد تقول إن ذلك كان متعمدًا؛ لكنه قد لا يكون كذلك تمامًا– وهذه الكلمة هى "الحكومة". كلما تحدثتُ أكثر عن السكان؛ توقفتُ عن استخدام كلمة (السيادة)"[٨].

كذلك يلاحظ فوكو أن النموذج الأول للضبط والحكم يحتفى بالأسرة كنموذج له، نموذج على أساسه تنشأ قوة النظام، الأسرة هى المعيار، فالحاكم هو الأب، الذى يرعى أبناءه ويوجههم. وبالطبع فهذا النموذج يستمد معناه من علاقة الراعى بالقطيع، العلاقة التى لها أصولها فى التراث العبرى والمسيحى واليونانى، ويؤصل لها ميشيل فوكو. هذه العلاقة الأبوية تنعكس على الاقتصاد والصحة وغيرهما من مناحى الحياة. وهكذا فإن السؤال الأساسى للحكم المباشر والضبط عن قرب هو "كيف يمكن إدخال روح ربّ الأسرة فى إدارة الدولة، أى إدارة الاقتصاد والاهتمام بخير الجميع؟"[٩].

ولعل ما ينظم حركة الناس، بحسب فوكو، فى تنظيم معنى الحكم فى القرنين السابع والثامن عشر، قوة الدولة، وقوتها الداخلية مرهونة بقوتها الخارجية، علاقاتها بالدول الخارجية، وبناء قدرتها على المنافسة، ولأجل ذلك؛ فهى ترعى مصالح رعاياها، وتجعل لهذا الهدف المحدد قدرة لذاتها مطلقة بحيث لا يوجد حدود لأهدافها، إلى حد "مراقبة النشاط على المستوى الفردى الأكثر تفصيلًا"[١٠]. هذا معناه أن الموضوع الرئيس فى الأسلوب المباشر للضبط والحكم هو **قوة الدولة**، القوة التى تتطلب فرض القوانين الشاملة ومراقبة تطبيقها وتوجيه العمل صوب زيادة الإنتاج للمنافسة مع الدول الأخرى وزيادة القوة.

فى المقابل كانت السوق هى الموقع الذى تشكلت منه الرغبة فى تقييد قبضة الحكم فى النموذج الثانى، أى فى اقتصاد تدخل الحكم فى حياة الناس، أن يترك الناس لحالهم، فهم أعلم

بشئونهم. فى الآن ذاته؛ السوق موجهة نحو السكان، بهدفين لازمين: عدالة توزيع السلع بحصول بعض الفقراء على السلع إن لم يكن جميعها، وضمان عدم تعرض المشترى لغش البائع(١١).

لن يكون محور هذه المقاربة التركيز على التقنيات الشاملة والكلية؛ بل على التقنيات الدقيقة؛ حيث يعد هناك حاجة لتقنيات الرقابة عن بعد الشاملة؛ بل يتم الاعتماد على تقنيات تنقل الحياة اليومية للناس، مثل المقابلات، وسجلات الحالات، والمذكرات، والكتيبات، والأدلة الإرشادية، التى تعتبر مصادر مهمة للتحكم والضبط(١٢).

إن هذا المنظور الذى طرحه فوكو سعى إلى الكشف عن أساليب الحكم، عبر تحديد ظروف تكوينها، والمعارف التى تستعيرها وتنتجها، والممارسات التى تقوم عليها، إضافة إلى طرق تنفيذها، وصراعاتها وتحالفاتها مع فنون وأساليب الحكم الأخرى. ويكشف هذا التحليل أن كل فن للحكم يقدم، صراحة أو ضمنًا، إجابة عن أسئلة أساسية: من أو ماذا ينبغى أن يحكم؟ ولماذا؟ كيف ينبغى أن يحكم؟ وما أهداف الحكم؟ كما يهتم كل فن للحكم بتصنيف المحكومين؛ حيث يُصنَّفون فى صور متعددة: أعضاء قطيع تجب رعايتهم أو التخلص منهم، أو رعايا يخضعون للقانون، أو أفراد يستلزم تأديبهم، أو أشخاص يتعين تحريرهم. كما أن هذا المنظور لا يحصر الحكم فى سلطة الدولة وحدها؛ بل يبين أن الحكم تمارسه سلطات متعددة، فى مواقع متفرقة، وفق أهداف متنوعة، مما يثير مجموعة أخرى من الأسئلة: من يحكم؟ ماذا يحكم؟ وفق أى منطق؟ وبأية تقنيات؟ ولمصلحة أى غاية(١٣)؟

ولقد أخذ هذا المنظور يتمتع بقدر كبير من اهتمام الباحثين النقديين؛ وبخاصة من يرغبون فى الابتعاد عن النموذج الماركسى بصيغه الاختزالية. والدليل على ذلك لجوء بعضهم لنماذج نقدية ماركسية أكثر تحررًا، كأطروحة أنطونيو جرامشى حول الهيمنة الفكرية التى تمارسها أجهزة الحكم، على الرغم من محدودية ما قدمه النموذج من آليات للدرس المنهجى الإمبيريقى لممارسات هذه الهيمنة؛ أو اللواذ بأفكار لويس ألتوسير حول إعادة إنتاج الرأسمالية لنفسها من خلال ما أسماه بأجهزة الدولة الأيديولوجية، أى المؤسسات العامة الوسيطة بين الأفراد والدولة، التى رآها تحافظ على النظام الاجتماعى القائم. لقد كان لأعمال فوكو تأثيرها فى المدونة البحثية البريطانية والأمريكية، حتى قبل نشر مقاله حول حكم الذات؛ حيث توجهت دراسات عديدة لإبراز دور سلطات أخرى غير سلطة الدولة فى بناء هوية الأفراد وتوجيهها(١٤).

ولم يقتصر هذا الاهتمام بفوكو على مستوى التحليلات النقدية على الرغبة فى البحث عن إطار نظرى جديد ومركب؛ بل كان ذلك أيضًا بسبب التغيرات الاجتماعية والسياسية الكبرى التى شهدتها مجتمعات ما بعد الصناعة بالتراجع التدريجى عن دولة الرفاهية واستبدالها ببرامج تحد من تدخل الدولة فى السوق، ما يتطلب أدوات نظرية وتحليلية لتفسير ما استجد من انقسامات اجتماعية وسياسية(١٥).

والواقع أن منظور فوكو للقوة والحكم والضبط تمثل فى مجموعه محاولة للخروج بتحليل موضوعى يبتعد عن التحليلات الأيديولوجية، وهو ما يجعله منظورًا مرنا، يعاين واقع الممارسة العملية كما يتجلى. ما يجعل من المفاهيم صنيعة الممارسة وليست شيئا جاهزًا من قبل. فهو حين يعاين أسلوب الحكم غير المباشر؛ فلا يعاينه بالكشف عن أوجه القصور فى تطبيق الأفكار النظرية، بحيث لا يقارن بين الممارسات العملية والتطبيقات القائمة من ناحية والتصورات النظرية المؤسسة لها؛ بل يعاين هذه الممارسات ويكشف عن أطرها الفكرية العقلانية الخاصة، فى تعاملها مع الواقع وإشكالياته، إذ يُجبر الواقع الممارسين على تغيير مواقفهم الفكرية وتطويعها لحل الإشكاليات المتبلورة. وبالتالى لا يوجد إطار فكرى جاهز يمكن القياس عليه، عند مقاربة هذه الممارسات والبرامج. وعلى هذا النحو ينظر لذلك الإطار الفكرى موضع الفحص على أنه "يطور أدوات ووسائل مختلفة لقياس الواقع وتحسينه، ويتبنى أشكالا محددة من التدخلات"(١٦).

وتمثل أعمال نيكولاس روز Nikolas Rose إحدى هذه الدراسات التى اهتمت بدراسة تأثير المعرفة العلمية، فى مجال ما أسماه علوم النفس، علوم الطب النفسى والأعصاب وعلم النفس الإكلينيكى والتحليل النفسى، فى بناء هويات الأفراد وسلوكياتهم وروحهم المعنوية بعد الحرب العالمية الثانية. وتعتبر دراساته المتنوعة من الدراسات الرائدة فى تطبيق مفهوم حكم الذات فى المجتمعات الغربية، ومعاينته فى إطار تحليلى مغاير ولافت؛ حيث يهتم فى كتابه "حكم الروح"، الذى يركز عليه بشكل كبير فى المقال الحالى، بتدفق إسهامات علوم النفس psy-sciences، ودورها فى الحياة الاجتماعية فى وقت الحرب وبعدها، مثلما يركز على فاعلية علوم الأعصاب؛ حيث حلت هذه العلوم بحلول النصف الأول من القرن العشرين ليكون لها دورها فى ضبط الوضع البشرى على غرار العلوم النفسية. فعلى الرغم من أن جذورها الراسخة فى الطب النفسى، جرى استعمال البادئة عصبى Nerou فى مجالات معرفية جديدة منها علم القانون

العصبى الذى يدعى فى نسخته الأمريكية أن الاكتشافات العصبية سيكون لها عواقب على النظام القانونى بداية من استجواب الشهود حتى برامج الإصلاح والوقاية[١٧]. هذا علاوة على اهتمامه البارز بتأثيرات علم الجينات كما سيتضح لاحقا، ودورها فى تشكيل الهوية.

وينطلق روز فى تحليله لحكم الذات من نفس المنظور الفوكوى، الذى يربط المعرفة بالسلطة، سلطة الخبراء القادرة على التوجيه والتأثير فى سلوك الأفراد؛ باعتبار حكم الذات "شبكة من الاستراتيجيات وأشكال الفكر التى تهدف إلى توجيه سلوك الأفراد. وكل محاولة لتشكيل هذا السلوك تستند إلى بنية معرفية تجعل الأفعال البشرية مرئية وقابلة للإدارة عبر مفاهيم وتصنيفات وتشخيصات تحدد ما يمكن معرفته وما يجب التدخل بشأنه. فى قلب هذه العملية، تحتل الخبرة دورًا محوريًا؛ فالخبراء، بمهاراتهم المتخصصة، لا يصيغون المشكلات التى تستدعى التدخل فحسب؛ بل يقدمون أيضًا الأدوات والتقنيات التى تربط سياسات الحكم بمواقع تقييم السلوك الإنسانى وتنظيمه"[١٨].

يصف روز هذه الطريقة فى إدارة الذات بالسياسة الليبرالية المتقدمة. ويراها قادرة على إحداث تغيير فى بنية تنظيمات الخبرة وفى طبيعة دور الخبراء، ومتلقى الخدمة. ويمكن فى هذا الصدد أن نضرب مثلا بحالة الطب النفسى فقد تغيرت صيرورة عمل الطب النفسى بإعادة تعريف متلقى خدماته من خلال تصنيفهم بناءً على قدرتهم على إدارة أنفسهم بحكمة. وفى هذا السياق؛ يتم تقييم المرضى بناءً على معايير المخاطر مثل فشلهم فى التعامل مع الأسرة والعمل والسكن، بدلًا من التركيز على "الخطورة" كصفة فردية. فأصبح متلقو الخدمة مقسمين حسب الخطورة لفئات: "الأشخاص الجيدين" الذين يلتزمون بالعلاج، و"المستبعدين" الذين يفشلون فى الالتزام. كما يتغير دور الخبير من معالج فقط إلى معالج ومرشد يعلم المرضى مهارات التأقلم، ويمنحهم القدرة على إدارة حياتهم الشخصية. فالتمكين أصبح جزءًا من مسئولياته. بذلك، يُعاد تشكيل دور المتخصصين فى الطب النفسى؛ حيث يكتسبون دور "مديرى المخاطر" بدلًا من مجرد معالجى المرضى، مع تركيز على التحكم فى المخاطر والحد منها فى سلوك الأفراد[١٩].

ثانياً: علوم النفس وضبط الذوات

لقد كان لعلوم النفس فيما بعد الحرب دور واضح فى حياة الأفراد. ويعود الفضل فى ذلك لحركة الصحة العقلية فى الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن

الماضى لدورها فى تغيير مسار الطب النفسى وعلوم النفس نحو دور وقائى واجتماعى يركز على الوقاية من المشكلات النفسية قبل تحولها إلى أزمات. فبدلًا من تركيز الطب النفسى وعلوم النفس على الجنون التقليدى؛ حرى الاهتمام بمشكلات مثل عدم الكفاءة الاجتماعية والتعاسة؛ اعتمادًا على التحليل النفسى وعلم النفس الدينامى لمعالجتها. وبرز هذا الدور الجديد فى مؤسسات مثل الجيش، والمدارس، والمحاكم، والمصانع؛ حيث أصبحت قضايا مثل صدمة الحرب، وجنوح الأحداث، وصعوبات التعلم، وضعف الإنتاجية، مواضيع للاهتمام النفسى. ولم يعد الهدف هو احتجاز المرضى بل الوقاية المبكرة وتحقيق الكفاءة الاجتماعية عبر التوعية والتدخل المبكر، مما أدى إلى إنشاء عيادات مفتوحة. وانتقل التركيز من البحث فى الأسباب المرضية الموروثة إلى دراسة تأثير العلاقات الأسرية والاضطرابات النفسية المبكرة فى الطفولة. فأصبحت المدارس والمصانع والجيش فرصًا للتشخيص والوقاية من المشكلات النفسية، وساهم الأطباء النفسيون وعلماء النفس الصناعى والأخصائيون الاجتماعيون فى توعية الأسر والمديرين والمعلمين لرصد علامات سوء التكيف مبكرًا. وترافقت هذه الجهود مع انتشار ثقافة جديدة لفحص السلوك الإنسانى وتقييمه نفسيًا؛ حيث أصبح كل انحراف عن القواعد الاجتماعية والمؤسسية موضوعًا للتحليل والفهم بهدف العلاج، لا الإدانة. ظهرت بذلك مقاربة جديدة تسعى إلى التحقيق والتقييم والعلاج المبكر فى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية[٢٠].

ولسوف يركز المقال الحالى على عدد من هذه الوظائف التى أدتها علوم النفس. فكانت أولى الوظائف التى أنيطت بها تلك العلوم هى بناء الروح المعنوية وقت الحرب وبعدها لمواجهة الشدائد وتحملها، والحفاظ على النسيج الاجتماعى من التلف والانهيار أمام الشائعات وحروبها النفسية المدمرة. وكانت ثانيتها تتمثل فى اختيار الجنود وتوزيعهم على المواقع. كما كان لعلوم النفس دور فى أماكن العمل، وبالذات فى المصانع التى يجب أن تصل إلى أعلى درجات قدرة التشغيل، حتى تستعيد مجتمعات الحرب قوتها، وتعيد بناء ذاتها وترفع مستويات اقتصادها إلى النحو المأمول. وتمثل ثالث التدخلات العلمية فى حياة الأسرة، وبالتحديد فى تربيتها لأطفالها، وفى تعليمهم. تمتعت بعض هذه التدخلات برؤية تقدمية مستنيرة ترى فى التدخل عونا للقوى الاجتماعية المحرومة، التى تحتاج لتدخل دولة الرفاه؛ حماية للمجتمع ككل، لكنه تدخل يتم عبر المعرفة العلمية المنضبطة، فى ظل نظام منضبط ومتكامل، لا تقف حدوده عند أسوار تقديم علاج للأعراض؛ بل يمتد بيديه إلى إدارة المسارات العلاجية للأفراد، بحيث

تحول الانتباه من دراسة الجنون إلى العجز عن التأقلم مع متطلبات الحياة. وتبعًا لذلك؛ "أصبح دور المعالجين هو تدريب الأفراد على مهارات التأقلم، ومساعدتهم على استعادة القدرة على التعامل مع ضغوط الحياة اليومية، وإعادتهم إلى مسارات حياة تمكنهم من التكيف والاندماج المجتمعى"[٢١].

أ- بناء الروح المعنوية:

ركز البريطانيون على الاستعانة بجانبين أساسيين لبناء معنويات الأمة البريطانية: أولهما مراقبة الحالة المعنوية ذاتها باستخدام العلم الاجتماعى وذلك بإجراء المسوح الاجتماعية التى تستهدف جمع البيانات حول التفاصيل الدقيقة للحياة اليومية للمواطنين وكل ما له صلة بقضاياهم المعيشية باستفاضة. وثانيهما العمل على بناء دعاية تحفز الروح المعنوية القائمة لضمان تماسك المجتمع ككل فى حربه ضد الألمان. وانبنت الدعاية النفسية على إبراز عيوب الشخصية الألمانية وتصوير الشعب الألمانى كأمة "فاسدة" ضعيفة هشة تخفى هشاشتها تحت ستار القوة المزعومة[٢٢].

ولم تتوقف الدعاية على بناء الروح المعنوية للأمة البريطانية بل وانتهجت سبيلًا مضادًا يسعى لهدم الروح المعنوية للعدو من خلال شكلين من الدعاية البيضاء والدعاية السوداء. وصف نيكولاس روز هذه العملية بأنها حرب على العقل وحصار له. كانت المنشورات التى تلقيها جيوش الحلفاء مصممة خصيصًا، بداية من أنواع مختلفة تتراوح من نشر النصائح للجنود والمدنيين حول كيفية الاستسلام، إلى تلك التى كانت فى شكل "تصاريح مرور آمنة" يمكن للجنود الاحتفاظ بها واستخدامها عند استسلامهم. لم تعد مثل هذه التصاريح بأى شىء سوى الظروف التى سيتم توفيرها فى أى حال لأسرى الحرب، ولكن مرة أخرى، كان المقصود منها طمأنة إنسانية الحلفاء وتذكيرهم بالاختيار الصارخ بين الموت والاستسلام. ألقت إدارة المدفعية أكثر من ثلاثة مليارات منشور من أنواع مختلفة فى شمال غرب أوروبا بين يوم النصر واستسلام ألمانيا؛ وتم توزيع ما يقرب من ستة مليارات منشور فى جميع أنحاء القارة بواسطة طائرات متمركزة فى بريطانيا. تضمنت حملة المنشورات فى مسرح العمليات فى شمال غرب أوروبا وحده ما يقرب من ٤٠٠٠ قنبلة و١٠٠٠ طن من الورق شهريًا: حرب على العقل على نطاق هائل[٢٣].

ولم تكن هذه الدعاية تتم فى فراغ فقد اعتمدت على البحث الاجتماعى. ومن ذلك الدراسة التى أجراها هـ. ف ديكس H.V. Dicks مع إدوارد شيلز E. Shils حول أنماط الشخصية الألمانية فى ضوء البيانات المجمعة من استبيانات أجريت مع الأسرى الألمان. وهكذا انطلقت الدعاية من تصور علمى محدد، لا يتعامل مع السكان الألمان كأشرار وأخيار؛ بل كأنماط محددة تتراوح من التشدد إلى الاعتدال. فأصبحت السمات والخصائص الشخصية فى ضوء هذه المعرفة قابلة للحساب، بحيث تتوجه الدعاية لقطاعات سكانية معينة(٢٤).

ب- اختيار الجنود وتوزيعهم وبناء وحدتهم:

طرح وقت الحرب نظام لاختبار ذكاء المتقدمين فى جميع مراكز التجنيد، تحت إشراف المتخصصين فى مجال علم نفس الصناعة؛ حيث أحيل جميع الذين جرى تقييمهم على أنهم ذوو مستوى عقلى منخفض أو متأخر إلى الأطباء النفسيين. وسرعان ما أصبح الأطباء النفسيون، بدلًا من الضباط القادة، هم الذين يقدمون التوصيات بشأن توزيع هؤلاء الرجال. وبحلول عام ١٩٤٢، تم إدخال نظام جديد للتجنيد؛ حيث كان يتم إدخال جميع الرجال عند دخولهم الجيش إلى وحدة الخدمة العامة حيث خضعوا لسلسلة من اختبارات الذكاء والقدرة، وقابلهم ضباط مختصون فى اختيار الأفراد، وتم إحالتهم إلى الأطباء النفسيين إذا كانوا فى المستوى الأدنى، أو يعانون من التأتأة، أو كان لديهم تاريخ من الأمراض النفسية، أو أظهروا سلوكًا غير طبيعى أو نتائج اختبار غريبة، أو أبدوا نقصًا واضحًا فى "الميل للقتال". وقد أحيل حوالى ١٤٪ من إجمالى المجندين إلى الطبيب النفسى الذى يمكنه التوصية بنقلهم إلى فرع غير قتالى أو قسم مسلح أو غير مسلح من قوات الرواد، أو إدخالهم إلى المستشفى، أو تسريحهم. لاحقًا، مع تزايد أهمية استغلال الموارد البشرية، تم توسيع عمل الاختيار والتوزيع ليشمل مراكز اختيار الجيش، التى استقبلت "غير الملائمين" من الجيش وأولئك الذين تم نقلهم من القوات الأخرى(٢٥).

إن اختيار الأفراد الملائمين ليست المهمة الوحيدة التى اضطلع بها الخبراء؛ بل تطلعت النخبة العسكرية وقتها للنظر فى المستقبل القريب بعد الحرب. الأمر الذى دعا الجنرال دوايت أيزنهاور، الذى أصبح لاحقًا رئيسًا للولايات المتحدة، لإنشاء مشروع **الحفاظ على الموارد البشرية** فى جامعة كولومبيا، بدعم من منظمات متنوعة مثل مؤسسة فورد، وجنرال إلكتريك،

وشركة راديو كوربوريشن أوف أمريكا، وكوكا كولا، وستاندرد أويل، وشركة بيغيلو- سانفورد للسجاد. كان أيزنهاور مدفوعًا بتجربته الشخصية مع النقص الملحوظ فى القوى العاملة خلال الحملة العسكرية التى أجريت فى شمال إفريقيا وفى المسرح الأوروبى خلال القتال. كما كان على علم أنه فى الوقت نفسه؛ رفضت أعداد كبيرة من الشباب الأمريكيين للخدمة العسكرية أو تم تسريحهم مبكرًا لأنهم يفتقرون إلى الصفات العقلية والعاطفية التى تجعل منهم جنودًا جيدين؛ حيث أجريت فحوصات على حوالى ٢٠ مليون رجل خلال الحرب لتحديد ملاءمتهم للخدمة العسكرية، جُند منهم فقط ١٤ مليونًا. وكانت هناك سجلات توضح ليس فقط نتائج اختباراتهم ولكن أيضًا تفاصيل أدائهم فى الحياة العسكرية وبعض المؤشرات حول كيفية أدائهم فى الحياة المدنية قبل التجنيد وبعد التسريح. كان هدف مشروع كولومبيا هو إجراء تحليل منهجى لهذه السجلات الشخصية العسكرية خلال الحرب من أجل دراسة الموارد البشرية للأمة كأساس للتخطيط المستقبلى، ليس فقط للقوات المسلحة ولكن أيضًا للأمة ككل(٢٦).

ولم يقتصر الأمر على عملية الاختيار؛ بل استلزم الحال توحيد الجنود وضمان عدم تشرذمهم. فلقد استفاد علماء الاجتماع الأمريكيون خلال فترة الحرب الأطروحات التى طرحها علماء النفس الأمريكيون فى مجال الصناعة؛ حيث كان من المقرر إدارة الجيش، مثل المصنع، من خلال التأثير على الروابط داخل الجماعات الأساسية التى ينتمى لها الأفراد وتوجيه أعضائها من خلال هذه الآلية نحو أهداف التنظيم(٢٧). هذا يوضح لنا أمرين أساسيين: أن المعرفة النفسية هى التى أثارت أهمية الجماعة المرجعية بالنسبة للفرد سواء كانت هذه الجماعة داخل الجيش أو المصنع، وقدرتها على توجيه الفرد وأهميتها التى تفوق أهمية أى ترتيب هرمى داخل التنظيم. الأمر الثانى هو الاستفادة من تراكم الخبرات وتنافذها بين الجيوش والمؤسسات المدنية، بحيث يستفاد من خبرات الحرب والتطورات التى جرت فى كافة هذه المؤسسات.

وهكذا كان تحقيق التماسك يبدأ من أعلى لأسفل؛ بالانضباط والولاء الداخلى للجماعة المرجعية للجنود، وليس فقط بإدارتهم إدارة تعتمد على غرس كراهية العدو فى نفوس الجنود أو من خلال ممارسة القسوة والوحشية بتعريضهم للدماء والمذابح، وتحمل صعوبات الحرب- بتعريضهم لتفجيرات القنابل والأصوات بجرعات متزايدة تدريجيًا؛ حيث ارتهنت روح الوحدة القتالية إلى حد كبير على أشياء أخرى. ما كان حاسمًا هو الروابط والعلاقات النفسية بين أعضاء الجماعة المرجعية وتضامنها. فلم يكن الأمر متعلقًا بالانضباط الخارجى، أو طاعة

الأوامر واتباع القواعد؛ بل كان يتعلق بالانضباط الداخلى، بفخر كل فرد بترتيبه داخل جماعته، وإحساسه بقيمته وانتمائه، وقيمة وأهمية مساهماته الخاصة فى حياة الجماعة. كانت كفاءة الجماعة تُفهم من حيث العلاقات النفسية لأعضائها، مما ينتج فى الوقت نفسه طريقة جديدة لفحص وتمثيل الكفاءة المحتملة لمجموعة من الأفراد الموجهين نحو مهمة معينة، وطريقة جديدة لتنظيمها وتعظيمها[٢٨].

جـ- بناء الحياة الأسرية:

أدرك الأخصائيون النفسيون وعلماء النفس أهمية علاقة الطفل بوالديه وبالبالغين من حوله؛ فقد يؤدى حب الوالدين المفرط لأطفالهما إلى حبسهم فى مرحلة الطفولة المبكرة، مما يعنى عدم نضجهم. بينما قد يتسبب عدم حب الوالدين الكافى لأطفالهم، أو إسقاط إحباطاتهم الشخصية عليهم، أو تفضيل أحدهم على الآخرين؛ فى دفع الطفل إلى الانحراف كوسيلة للانتقام. أما الأطفال غير المرغوب فيهم، أو الذين كانوا من الجنس غير المرغوب فيه، أو الذين لم يُحبوا لما هم عليه؛ فقد يلجئون إلى السرقة بحثًا عن الحب الذى حُرموا منه. وهكذا؛ فإن الجذور الحقيقية للاضطرابات تكمن فى التفاعل بين رغبات الآباء ورغبات الأطفال، من خلال وساطة الحب نفسه[٢٩]. ولهذا السبب عمل المشتغلون فى هذا المجال على تثقيف الوالدين والمعلمين من خلال البرامج الإذاعية وكتيبات رعاية الأطفال، حول كيفية فهم العلاقات الأسرية والتأثيرات العاطفية داخلها؛ حيث تم التركيز على **توجيه مشاعر الحب داخل الأسرة لتعزيز الصفات الإيجابية مثل الثقة والتعاون والاعتمادية، وفى نفس الوقت تجنب الخوف والقسوة والعناد والغيرة. كما** تم التأكيد على أن المشكلات العاطفية لدى الآباء قد تنتقل إلى الأطفال عبر الأجيال، ليس بالوراثة البيولوجية؛ بل من خلال أنماط التفاعل العاطفى داخل الأسرة. ولم يعد الحب مجرد واجب أخلاقى أو مثالى رومانسى؛ بل أصبح **عنصرًا حاسمًا فى تربية الأطفال. كذلك** لم يعد تعامل البالغين مع مشكلات أطفالهم يتم من خلال العقاب أو إبعاد الطفل المصاب باضطرابات نفسية؛ بل من خلال **تشجيع الأسرة على تحمل مسئولية تربية أطفال متكيفين نفسيًا واجتماعيًا. وهكذا** برزت علاقة جديدة بين **الفرد والمجتمع**؛ حيث أصبحت الأسر مسئولة ليس فقط عن تربية الأطفال؛ ولكن أيضًا عن ضبط مشاعرها ورغباتها لمنع ظهور الأطفال المضطربين نفسيًا. ولهذا؛ شُجّع الآباء على **مراجعة عواطفهم وتقييم مشاعرهم ورغباتهم بشكل**

مستمر، مما أدى إلى انتشار ثقافة البحث عن الإرشاد النفسى والمساعدة الأسرية لتحقيق "المثالية" فى تربية الأطفال. ففى العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية، **أصبحت الأسرة هى المحور الأساسى لفهم مشكلات الطفولة وتصوّر النموذج المثالى للأسرة**. وتمت إعادة تفسير ديناميكيات الحياة الأسرية- بما فى ذلك العلاقات، والإحباطات، والتعلق، والمنافسة بين الأشقاء- كعوامل حاسمة فى تشكيل شخصية الطفل. وأصبحت الأمومة تُفهم على أنها حالة طبيعية وأصيلة من الحب، يتم من خلالها تشكيل الأطفال نفسيًا واجتماعيًا(٣٠).

ولم يكن ذلك الاهتمام بعالم الطفولة والأسرة إلا بفضل العمل الجاد لبحوث علم النفس وممارسات الخبراء. وما توصلت له من نتائج بعد الحرب؛ فقد ركزت هذه الدراسات على الهشاشة العاطفية للأطفال العاديين، الذين لم يكونوا مرضى نفسيًا أو من أسر مضطربة؛ بل تأثرت حياتهم فقط بظروف الحرب (مثل القصف، الإجلاء، وتفكك الأسر). وقد تمت رعاية هؤلاء الأطفال فى مجموعات صغيرة أقرب إلى الحياة الأسرية؛ حيث تلقوا رعاية فردية من قِبل مشرفين، وخضعت سلوكياتهم باستمرار لمراقبة خبراء التحليل النفسى مثل آنا فرويد (ابنة فرويد) وجيمس روبرتسون. وكشفت التقارير الشهرية لهم عن تأثيرات الانفصال عن الأهل، مثل النكوص، التبول اللا إرادى، العزلة، نوبات الغضب، والمخاوف المرضية. كما واجه الباحثون معضلة إبقاء الأطفال فى المدن المعرضة للقصف مع عائلاتهم رغم المخاطر، أو إجلائهم وتحملهم صدمة الانفصال العاطفى عن ذويهم. وبحلول عام ١٩٤٤؛ تم تفسير المشكلة نفسيًا عبر تلبية أو إحباط الغرائز الفطرية للطفل. وأظهرت الملاحظات أن الأطفال فى دور الحضانة طوّروا علاقات اجتماعية لكنهم بحثوا عن شخصيات بديلة للأم لإشباع احتياجاتهم العاطفية. وقد أدى غياب العلاقة الجسدية مع الأم إلى ظهور السلوكيات الانعزالية والاضطرابات النفسية مثل الاستمناء الذاتى، السلبية، وتراجع الفضول التعليمى. وهكذا لأول مرة؛ أصبح سلوك الأطفال يُدرس مباشرة من خلال عدسة التحليل النفسى، بعدما استنتجها فرويد من عمله وتطبيقاته البحثية على البالغين؛ حيث تم رصد غرائز الطفولة مثل العدوان، الكبت، النكوص، والخيال كظواهر مرئية وقابلة للتحليل، مما أتاح رؤية جديدة لحياة الأطفال النفسية(٣١).

كان الإجلاء خلال الحرب العالمية الثانية تجربة نفسية قاسية؛ حيث تم نقل مئات الآلاف من الأطفال والنساء الحوامل من المدن إلى الريف لحمايتهم من القصف. ورغم قسوته؛

أتاح الإجلاء فرصة لدراسة تأثير الانفصال الأسرى، مما أدى إلى إنشاء مسح كامبريدج للإجلاء (١٩٣٩) بمشاركة علماء نفس بارزين مثل جون بولبي، ميلانى كلاين، وسوزان إيزاكس. وكشفت الدراسات عن أهمية الروابط الأسرية وتأثيرها على الصحة النفسية للأطفال؛ حيث واجه الكثيرون اضطرابات سلوكية وعاطفية بسبب البعد عن أهلهم. كما أدى الإجلاء إلى اكتشاف مجموعة جديدة من الأطفال الذين لم يتمكنوا من التأقلم؛ حيث تم تجميع ١٥,٠٠٠–٢٠,٠٠٠ طفل فى مراكز خاصة بسبب صعوبات سلوكية. أكد جون بولبى، الذى درس تاريخ الأطفال الجانحين، أن الانفصال المبكر عن الأم يؤدى إلى اضطراب نفسى يُعرف بـ"الشخصية عديمة العاطفة"، مما يزيد من احتمالية السلوك الإجرامى. وبحلول عام ١٩٤٤، نُشرت دراساته التى ربطت السلوك المعادى للمجتمع بالاضطراب العاطفى الناتج عن الانفصال الأسرى المبكر. وحذر بولبى فى تقرير عام ١٩٤٠ من أن الإجلاء، رغم حمايته للأطفال من القصف، قد يكون أكثر ضررًا بسبب تأثيراته النفسية؛ حيث يؤدى إلى القلق المزمن، الاكتئاب، السلوكيات الإجرامية الطفيفة، والاضطرابات الجسدية ذات الأصل النفسى[٣٢].

رغم الانتقادات النفسية لإجلاء الأطفال ودور الحضانة خلال الحرب؛ فإنها لم تؤثر بشكل كبير على سياسات الحكومة حينها. لكن الحرب قدمت فرصة جديدة لتعزيز مفهوم "النظافة النفسية"، مما أدى إلى التركيز على الوقاية والعلاج المبكر للمشاكل النفسية للأطفال بدلاً من العزل فى مؤسسات متخصصة. وفى ١٩٤٢، دعا تقرير كارلوس بلاكر إلى إعادة هيكلة خدمات الصحة النفسية، مع التركيز على العلاج الوقائى للأطفال عبر مراكز إرشاد نفسى وعيادات للأطفال المضطربين. وبحلول ١٩٤٨، قررت الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية دراسة أوضاع الأطفال المشردين والأيتام، وكلفت جون بولبى بإعداد تقرير حول تأثير الحرمان من رعاية الأم على الصحة النفسية للطفل. وقد أكد بولبى على أن غياب رعاية الأم قد يسبب أضرارًا نفسية لا يمكن علاجها، لكنه لم يكن مجرد استنتاج فردى؛ بل كان جزءًا من مشروع أوسع يربط بين الصحة النفسية، الطفولة، السياسات الحكومية، ودور الخبراء. أدى ذلك إلى تحليل دقيق لتفاصيل العلاقة بين الأم والطفل؛ حيث لم يعد الأمر يقتصر على الفصل الجسدى؛ بل امتد ليشمل جودة تجربة الأمومة نفسها. هكذا ظهر مفهوم "الأم المتفهمة"، التى تتمتع بقدرة كبيرة على تلبية احتياجات طفلها العاطفية، مما ساهم فى إعادة تشكيل الأبحاث حول النمو النفسى للأطفال[٣٣].

ثالثاً: علوم الأعصاب وحكم الدماغ

شهد علم الأعصاب منذ مطلع القرن الحادى والعشرين تطورًا كبيرًا؛ حيث ازداد الإنتاج البحثى بشكل ملحوظ، إذ نُشرت آلاف المقالات العلمية سنويًا، ما عزز مكانة هذا العلم عالميًا. إلى جانب ذلك؛ خرج علم الأعصاب من نطاق الأوساط الأكاديمية إلى المجال العام من خلال الكتب والأفلام الوثائقية، مما جعله جزءًا من الثقافة الشعبية. وأصبح العلماء يؤكدون على التأثير المباشر لنتائج أبحاثهم فى مختلف جوانب الحياة اليومية، مثل الأسرة والعمل والعلاقات. ومع ذلك؛ ظل علم الأعصاب مجالًا متنوعًا يضم مدارس ومجالات فرعية متعددة، رغم التنافس الشديد بينها. ويمكن تصنيف أبرز مساراته المؤثرة فى إدارة الحياة الإنسانية إلى أربعة مجالات رئيسية: **الأدوية النفسية**، و**تصوير الدماغ**، و**المرونة العصبية**، و**علم الجينات**[٣٤].

فمن ناحية؛ بزغ علم الأدوية النفسية وأخذ فى الصعود، مع الاعتقاد فى إمكانية علاج المشكلات النفسية اليومية بالتأثير على الدماغ، وانطلاقًا من رؤية عصبية ترى أن العمليات الإدراكية العقلية هى بالأساس عمليات مادية بيولوجية، يمكن التأثير فيها بالأدوية. وكانت البداية مع مضادات الذهان Neuroleptics التى استعملت فى البداية داخل المصحات النفسية ثم انتقلت للحياة اليومية. وفى الخمسينات؛ ذاع صيت المهدئات التى تخفف من مشاعر القلق والاضطرابات التى تصيب الإنسان فى حياته اليومية لكنها أثارت فيما بعد جدلًا واسعًا بشأن إدمانها وإساءة استعمالها. علاوة على مضادات الاكتئاب التى استعملت لاستهداف نقص السيروتينين كسبب للاكتئاب. وبالطبع فقد رافق ذلك دعاية من شركات الأدوية التى انتهى ببعضها إلى الانسحاب مع الفشل فى تحقيق الغاية من أدويتها[٣٥].

فيما يتصل بتصوير الدماغ؛ استطاعت التقنيات أن تساعد الخبراء فى تصوير الدماغ منذ مطلع السبعينيات. ومع تزايد توافر هذه التقنيات على نطاق أوسع بين الباحثين، نُشرت آلاف الأوراق البحثية التى تزعم تحديد الارتباطات العصبية لكل حالة ذهنية بشرية. وبحلول عام ٢٠١١ كان عدد هذه المنشورات قد بلغ نحو ٦٠٠ ورقة شهريًا. ونجد أوراقًا بحثية تربط بين التغيرات فى نشاط الدماغ والاستجابات للفن بشكل عام، وأعمال رسامين بعينهم، والاستجابات للموسيقى وملحنين أو فنانين بعينهم، وروائيين بعينهم، وإعلانات تليفزيونية، وسمات لغوية كالاستعارة؛ بل وهناك مئات الدراسات التى تزعم تصوير الحب والكراهية والخوف

وغير ذلك من المشاعر، فضلًا عن دراسات حول تنشيط الدماغ حيث يُطلب من الأفراد فى أجهزة المسح الضوئى القيام بمهام بسيطة. وقد أثبتت التجارب فى أروقة المحاكم صعوبة الاستناد إلى تفسيرات الخبراء القائمة على تصوير الدماغ، حتى فى استعمالها لكشف الكذب أو التنبؤ بالسلوك كانت موضع جدل(٣٦).

وثالث المسارات التى يرصدها نيكولاس روز هو مسار مرونة الخلايا العصبية؛ حيث يمكن لها أن تنمو، وأن تكون قابلة للتغيير بفضل التأثيرات البيئية، وقابلة للانتقال عبر الأجيال. وقد انتهت عدد من الدراسات لنتائج لافتة، منها ما تناول تأثير الأبوة والأمومة على نمو دماغ الطفل، والآثار السلبية لسوء التربية على الإدراك والقدرات العقلية. وهو ما يلبى السعى للوقاية(٣٧).

إن هذه العلوم المتجددة تنقل الانتباه نحو شكل جديد من الحكم، وهو حكم الدماغ Govering Brain وهو ما يبينه نيكولاس روز، فيقول بأننا نشهد تحولا جديدا "بالتركيز على الدماغ ودوره فى تشكيل أشكال حياتنا ما يشكل مظهرًا آخر من مظاهر "التحول الجسدى" المعاصر للإنسان. وما حدث مع أجسادنا؛ يحدث مع أدمغتنا. فقد ظهرت مجموعة من الممارسات الجديدة حول إدارة الوجود البشرى "المتأصل"- خبراء جدد يقدمون لنا المشورة حول كيفية العيش مع أدمغتنا وإدارتها وتحسينها؛ والنشاط السياسى الحيوى وتشكيل الهوية حول القدرات أو الاضطرابات الموجودة فى الدماغ؛ وأنماط جديدة من المسئولية تحث الأفراد على رعاية أدمغتهم؛ واستهلاك الدماغ على نحو جديد؛ حيث يُقدم لنا كل أنواع المنتجات والأجهزة والتمارين وما شابه ذلك للحفاظ على صحة أدمغتنا وتعظيم قوتها. فيما أطلق عليه البعض "عصر الانعكاس العصبى"، نحث على الاعتراف ليس فقط بأن أدمغتنا تشكلنا؛ بل وأيضاً بأننا قادرون وينبغى لنا أن نتصرف على أدمغتنا من خلال قراراتنا الواعية: إعادة تشكيل أدمغتنا لإعادة تشكيل أنفسنا"(٣٨). وهكذا فإن التركيز ينتقل من الجسد ككل، محور دراسات فوكو الذى أوضح ما يتعرض له الجسد من ممارسات ضاغطة وضابطة وتأديبية لتوجيهه، صوب مسار جديد، محوره الدماغ، الذى يتطلب الرعاية والتحسين.

كذلك يتم الاهتمام بالأدمغة الخطرة أو المعرضة للخطر، تلك التى تنحرف عن المسار المأمول، كما هو الحال بالعناية بأدمغة الأطفال وصحتها. فالأطفال هم أكثر الفئات الاجتماعية تعرضا لمشاكل الصحة العقلية أثناء نموهم؛ بل وجرى التعامل مع أمراض فرط الحركة ونقص

الانتباه والتوحد والفصام والاضطراب ثنائى القطب كأمراض تتعلق بنمو الطفل. وبالتالى قابلة للكشف المبكر والتدخل الوقائى. يمكن مد خيوط هذا التخوف ليشمل السلوك المعادى للمجتمع مما يؤدى للوقوف على المؤشرات الحيوية فى الدماغ أو فى الجينات التى يمكن بفضلها التنبؤ مستقبلًا إذا كان هذا الطفل أو ذاك شخصًا معاديًا للمجتمع وخطرًا عليه أو قد يصاب بخلل أو اضطراب نفسى. وبالتالى تعتمد السياسة الاجتماعية المستفيدة من نتائج بحوث علم الأعصاب على استهداف تحديد الأشخاص المعرضين للخطر– سواء المعرضين لخطر إبداء سلوك معادى للمجتمع أو جانح أو مرضى أو معرضين لخطر يصيب صحتهم العقلية– والتدخل قبل ظهور الأعراض لصرفهم عن المسار غير المرغوب فيه[٣٩].

رابعاً: علم الجينات وإعادة بناء الهوية والمسئولية الذاتية فى عالم المخاطر

يمثل الاهتمام بالجينات موضوعًا محوريًا فى كتابات نيكولاس روز. وقد أصبح الانشغال بها كبيرًا. فهى مدخل للوقاية من السلوكيات الخطرة. وقد حاول برنامج بحثى ممول التعرف على المتغيرات الجينية التى تزيد من قابلية الإصابة بأمراض أو حالات مثل السلوك الاندفاعى؛ بهدف تحديدها ومعالجتها قبل ظهورها. انتشرت هذه الاستراتيجية فى إدارة الصحة البشرية؛ حيث تسعى إلى الوقاية عبر التدخل فى الاستعدادات الجزيئية للفرد بدلًا من التدخلات التقليدية للصحة العامة أو التثقيف الصحى الفردى. تركز هذه المقاربة على التشخيص المبكر عبر اكتشاف المؤشرات المرضية قبل ظهور الأعراض، كما يظهر فى فحوصات حديثى الولادة والسرطان، وأيضًا فى السوق التجارية للفحوصات الجينية والشخصية[٤٠].

ويمثل هذا الاهتمام بالوقاية جزءًا من إدارة المخاطر، وهى رغبة نابعة من الخوف ونتاج لسياسة أمنية طاغية فى المجتمعات الغربية، يقول روز موضحا ذلك: "تنقسم المجتمعات "الليبرالية المتقدمة" إلى فئتين واضحتين ومتناقضتين: فئة "الجمهور"، الذين يُنظر إليهم على أنهم مسئولون ويحترمون القوانين، وفئة "الآخرين"، الذين يُصوَّرون كمصدر تهديد وخطر. ينبع هذا التقسيم من تصورٍ مثالى للأمان؛ حيث يبدو أن الأفراد قادرون على العيش بحرية وطمأنينة، غير أن هذا التصور سرعان ما يترافق مع خوفٍ دائم من أولئك الذين قد يعكرون صفو هذا الأمان. وفى محاولةٍ لحماية هذا الإحساس بالأمن؛ تتوالى الإجراءات الوقائية، بدءًا من إقامة المجتمعات المسوّرة، مرورًا بتركيب كاميرات المراقبة، ووصولًا إلى تصميم مبانٍ تهدف

إلى إقصاء من يُشتبه فى أنهم يشكلون تهديدًا. ويتجاوز هذا الهوس بالأمن نطاق الفضاءات العامة، ليطال الأفراد أنفسهم؛ حيث يتجلى فى التركيز على الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية واعتبارهم موضع ريبةٍ وخطرٍ محتمل يتطلب السيطرة والمراقبة. غير أن هذه التدابير، على كثرتها، لا تعكس بالضرورة خطرًا حقيقيًا بقدر ما تستجيب لمشاعر الخوف التى أنتجها المجتمع ذاته عبر أوهام الأمن وحدود الأمان المتخيلة"[٤١].

إن هذه الطريقة فى الضبط القائم على التخوف، والشعور المسبق بالخطر؛ يلازمها مسعى للاستئصال، مسعى قائم على حتمية الطبيعة، والأصل الطبيعى للجرم، إما بنسبه إلى التركيب الجينى، ورده إليه، أو ربطه بخلل فى الدماغ والخلايا العصبية، ما يدعم التدخل المبكر، وهو ما حاول نيكولاس روز تفكيك أساطيره وإثبات مساعيه الفاشلة، سواء لما آلت إليه من نتائج مع الوقت، أو تأكيده على سعة المسافة بين طموحاتها ونموذجها وما تقر بها الفلسفة الحاكمة للمحاكم، بتأكيدها على الإرادة الحرة.

وقد سعت البحوث الجينية حثيثا للفت الأنظار إلى أهمية الوقاية والحماية المبكرة للأشخاص، ومنها مشروع بحثى لفت الأنظار إلى أهمية فحص الأطفال، واستدراك الخطورة المحتملة، هو نتاج برنامج مشترك بين مجلس البحوث الطبية ووزارات الصحة والداخلية، ونفذه معهد الطب النفسى بكلية كينجز فى لندن. يرتكز البحث على سلسلة من الأفكار التى تربط بين السلوك المعادى للمجتمع واكتساب سمات نفسية بعينها فى مرحلة الطفولة وبين الاعتلال النفسى فى مرحلة البلوغ. فالأطفال الذين تظهر عليهم سمات القسوة وعدم التعاطف غالبًا ما يعانون من نقص التعاطف، وغياب الشعور بالذنب أو الندم، بالإضافة إلى ميول عدوانية مبكرة مثل القسوة على الحيوانات. وقد ارتبط ذلك كله بخلل فى الدماغ فى المنطقة التى تلعب دورًا كبيرًا فى تنظيم وضبط العواطف. ومنها كذلك الدراسات التى اهتمت بالتوائم؛ حيث أُجريت اختبارات تصوير بالرنين المغناطيسى الوظيفى على توائم متطابقين وغير متطابقين بعمر سبع سنوات. وكشفت النتائج أن التوائم الذين يعانون من سمات القسوة وعدم التعاطف يعانون أيضًا من نفس أنماط الخلل الدماغى الملحوظة بين المرضى النفسيين البالغين. كما أظهرت مقارنة التوائم المتطابقين وغير المتطابقين أن هناك تشابهًا أكبر بين التوائم المتطابقين، مما يشير إلى أن هذه السمات لها أساس وراثى قوى. هذا الكشف المبكر يفتح الباب أمام التدخلات

السيكولوجية بالعلاج السلوكى والمعرفى أو باستعمال الأدوية النفسية؛ بهدف إعادة تشكيل آليات الدماغ والقضاء على هذه الميول المرضية فى مراحلها المبكرة[٤٢].

ومع ذلك؛ فإن هذه البحوث تساعد الأفراد على تحمل المسئولية، وضبط ذواتهم طوال حياتهم. من الأمثلة البارزة التى يمكن ضربها للتأكيد على الانضباط الذاتى، ما يتاح للأفراد من معلومات جينية. وهو ما تفعله شركة أبحاث الجينات التى أطلقت اختبارًا جينيا عبر الإنترنت بمقابل مادى يصل إلى ٩٨٥ دولارًا، اختبار يحدد مخاطر الإصابة بثمانية عشر مرضا، كما يدل على الأصل العرقى للفرد. وقد انطلقت مشاريع مشابهة. إنها معلومات يتم على أساسها اتخاذ القرارات الصحية الطوعية، ويصبح المواطن بموجبها جزءا من "المواطنة الجينية العالمية"، طالما أن هذه المشاريع تجمع البيانات الجينية عبر العالم[٤٣].

يرى نيكولاس روز أن الانضباط الذاتى ينتج أفرادا ومواطنين نشطين. وهذا ما يفعله علم الجينات وبحوثه برأيه، فهو بفضل الاختبارات التى يجريها للكشف عن الأمراض، يساعد المرضى المصابين بأمراض وراثية على الفاعلية، وتحمل المسئولية، والتحلى بروح المبادرة والتعاون مع الطبيب، هم وأسرهم. إن المريض الواقع فى شبكة العلاقات الطبية، وتحت تأثير ضوابطها، يعيد التفكير فى علاقاته الاجتماعية، طالما أن المرض وراثى. فيعيد التفكير فى علاقاته العائلية، من أزواج أو زوجات محتملين، وأبناء، وأحفاد. وقد يعيد تشكيل نمط حياته ونظامه الغذائى وطريقة تقضيته لوقت الفراغ والأنشطة الترفيهية التى يمارسها، وتعاطيه للكحوليات وممارسته للتدخين. فيعيد تشكيل ذاته وعلاقاته بغيره، وقد ينشىء علاقات جديدة مع أفراد يعانون من نفس معاناته[٤٤]. ولكى يتسنى للفرد أن يحقق ذلك كله، فهو فى حاجة إلى استشارة خبراء الجينات، أى الحصول على الاستشارات الجينية، تلك الخبرة التى لا تقتصر على علم الوراثة لكنها تتسع لتشمل العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ لأنها خبرة تستهدف تشكيل السلوك وتغييره. إنها معنية بالطرق التى تحفز بها الأفراد للتفكير فى تكوينهم الجينى بهدف التأثير على قراراتهم الصحية ورؤيتهم لذواتهم وتحسبهم للمستقبل. علاوة على ذلك؛ فإن المضطلعين بها لا يمثلون فئة مهنية بعينها؛ حيث يجوز أن يقدمها الأطباء وأطباء الأطفال وعلماء الوراثة وأطباء الأعصاب والأطباء النفسيون إلخ[٤٥]. وهذا التنوع فى الخبرات وفى الموارد البشرية المتاحة لتوفيرها؛ تيسر على الأفراد القدرة على الوصول إليها.

ولعل هذا الوعى بالمسئولية هو وعى راسخ فى التفكير العلمى الحديث. وهو ما يتبينه روز فى التفاوت الذى يلاحظه التفاوت بين السلطات المختلفة ومواقفها فى التعاطى مع المخاطر. فيوضح لنا تلك الهوة الفاصلة بين سلطة الخطاب الإعلامى من ناحية، وسلطة الخطاب العلمى. فالخطاب الإعلامى يبالغ فى تقديره لدور العلوم الطبيعية الجديدة، وتحديدًا علوم الأعصاب والجينات والأحياء؛ فى إمكانية مواجهة المخاطر، والتأهب لها، واكتشاف العناصر الخطرة من خلال فحصها؛ للكشف عن احتمالية ارتكابها لأفعال إجرامية. فيما الخطاب العلمى أكثر تحفظًا فى الوقت الحالى فى تحليلاته، عما كان عليه فى الماضى؛ حيث يعترف علماء الأحياء بأن الجريمة ليست ظاهرة ثابتة فى جميع الثقافات؛ بل هى متغيرة وتختلف باختلاف السياقات الثقافية والتاريخية. بالإضافة إلى ذلك؛ يوضحون أن الأفراد الذين يرتكبون الجرائم ليسوا "جماعة شاذة"؛ بل هم نتيجة لعمليات اجتماعية معقدة تؤدى إلى تفاعلات بيولوجية وبيئية متنوعة. كذلك يعبرون عن رفضهم لفكرة أن هناك "جينًا واحدًا" يسبب السلوك العدوانى أو المعادى للمجتمع. على العكس؛ يرون أن السلوك الإجرامى هو نتاج تفاعل معقد بين الجينات والعوامل البيئية، وأن التأثير الجينى لا يجعل السلوك الإجرامى أقل قابلية للتغيير[٤٦].

هذا الشعور بضرورة المسئولية فى عقلية السلطات المعرفية راسخ كذلك فى العقلية القضائية. فعلى الرغم من وجود دلائل علمية على ارتباط بعض التصرفات العدوانية بتغيرات فى الدماغ؛ فإن ذلك لم يترك أثره فى عقلية السلطة القضائية. على العكس تكتفى بتخفيف العقوبة لكنها لا تعفى الجناة من أفعالهم ولا تعفيهم من المسئولية الأخلاقية أو القانونية. ويرى نيكولاس روز وجوب أن تركز المحاكم على حماية المجتمع وتقليل احتمالية تكرار السلوك العنيف. ووفقًا لهذا المنطق؛ الجناة يتحملون المسئولية الأخلاقية عن تصرفاتهم، ويجب أن تكون العواقب القانونية مرتبطة بالحاجة إلى الحماية العامة، مع إمكانية العلاج فى حالات معينة، ولكن إذا كانت هناك دلائل على عدم قابلية العلاج، يجب تحديد العقوبات بما يتناسب مع تهديدهم للمجتمع[٤٧].

خامساً: انتقادات أساسية

لعل المنظور الذى تبناه نيكولاس روز يمتاز بقدرته الدقيقة والموضوعية على الكشف عن مبدأ الاختلاف والتمايز فى الواقع الاجتماعى، سواء أكان تمايزا فى القوى المهيمنة وتنوعها المفرط (قوى إعلامية ومعرفية وسياسية واقتصادية... إلخ)، رسمية كانت أو غير رسمية، بما يقوض مركزية القوة المسيطرة، أو كانت ذواتا محكومين وقيد الضبط، أو كانت تقنيات مستعملة فى عملية الضبط والحكم(٤٨).

لقد خرجت أصوات عديدة توجه انتقاداتها لتحليلات حكم الذات للواقع المعاصر. أبرزها توجيه النقد للخلل المفاهيمى المتأصل فى مفهوم حكم الذات. فهو تارة يعرفه صاحبه على أنه "ضبط السلوك"، الذى يتحقق بوجود أطر عقلانية وتقنيات توجه البشر. وبهذا المعنى تدل الكلمة على شكل السلطة عامة. فأى سلطة هى سلطة ضبط للسلوك. فيما يقوم فوكو فى مواضع أخرى بإبراز نمط حكم الذات كنمط مميز من أشكال السلطة؛ بل إنه شكل يفوق ما سبقه من أشكال السلطة. والواقع أن أشكال السلطة التى يميزها فوكو إلى ثلاثة: السلطة السيادية (أى السلطة المطلقة التى تتطلب تنفيذ الأوامر والقرارات دون نقاش)، والسلطة الانضباطية (سلطة الرقابة عن بعد عبر مؤسسات محددة)، وسلطة حكم الذات (التى تترك الذوات يحكمون أنفسهم بأنفسهم)، ليست بهذا الانفصال المفترض. فعمليا يوجد تداخل فيما بينها؛ بل إن الإقرار بها يغفل المبدأ الأساسى للتحليل المقدر لمرونة الممارسة، وموضوعية المعاينة البحثية. وهو ما يؤكده أحد الباحثين بالإشارة إلى اختلاف النماذج الرياضية لحساب المخاطر بحسب الظروف التاريخية والثقافية لكل مجتمع(٤٩). ذلك أن تحديد ما المخاطر التى يجب أن توضع موضع الاعتبار، وما العوامل المؤثرة فيها، وما حجم البيانات المتاحة بشأنها؟ سوف تختلف بطبيعة الحال من مجتمع لآخر. ومن ثم يصعب الخروج بتعميمات شاملة فى هذا الصدد.

علاوة على ذلك؛ فإن نيكولاس روز يزعم، كما تقدم، بأن ذلك الأسلوب من الحكم غير المباشر، أو بتعبيره الحكم عن بعد، هو شكل من أشكال الحرية، بما يتيحه من حريات للأفراد. والواقع أن تناول الأمر على هذا النحو يخفى جدلية العلاقة بين الأفراد وسياقتهم الاجتماعية؛ لأن هذه الحرية ليست متاحة للجميع. فهى حرية من يملك على حساب من لا يملك. فتلك

الخبرات العلمية ليست متاحة للجميع؛ بل متاحة لمن يملك القدرة، ليس فقط على الوصول إليها؛ بل ومواصلة ما تمليه عليه من تغييرات تتصل بنمط حياته اليومية. إنها حرية مرهونة بالقدرة المادية.

ومن ناحية ثانية؛ لا تخلو المعرفة العلمية الجديدة من بناء تحيزات وأشكال وصور جديدة من التمييز على أسس مغايرة. منها ما يشير إليها روز نفسه، حال حديثه عن "التمييز الجينى". فالمعلومات الجينية سلاح ذو حدين. بالتأكيد سيرغب أصحاب العمل أن يكون العمال على أفضل مستوى ممكن من الصحة والقدرة، وإجراء الكشف عليهم سوف يكون مفيدا ليس فقط لاختيار أفضلهم؛ بل ولتجنب الخسائر المحتملة إذا كان الموظف مريضًا بأحد الأمراض الوراثية التى ستعوقه عن أداء عمله. وبالتالى فإن إتاحة المعلومات الجينية ستعوق بالتأكيد هؤلاء الأشخاص المهددين بها. مثلما ستكون عقبة كئود أمام الأطفال عند دخولهم للمدارس إذا اشترطت توقيع الكشف الطبى عليهم. علاوة على ما قد يتعرضون إليه من وصم اجتماعى محتمل؛ حيث يقول بأن الاختبارات والفحوص الجينية المبكرة قد دخلت فى مجال التعليم منذ الستينيات. ولم يقتصر الأمر فيها على اكتشاف سمات نفسية معينة محتملة كالميل للسلوكيات العدوانية بل تجاوزت ذلك للكشف عن سمات لها علاقة بالتعليم، كعسر القراءة وفرط النشاط. ومع ذلك فقد حذر الباحثون من أن إدخال هذه الفحوصات قد يترتب عليه آثار مزدوجة: فمن ناحية قد يكون ذلك مفيدا فى تقديم رعاية مخصصة للفئات التى تحتاج لدعم تعليمى، ومن ناحية أخرى قد تتسبب هذه المعلومات الوراثية فى حرمان الأطفال من القيد أو العمل فى المستقبل مما يعرض هؤلاء الأطفال للتمييز والوصم طول الحياة[٥٠].

إن التقنية التى يبين لنا روز كيف أنها تفتح أمام الذوات أبواب حريتهم وتمكنهم من التعرف على ذواتهم وتحسين قدراتها بكل السبل الموضوعية الميسرة، هى ذاتها عقبة أمام الحرية. ذلك أن عين "الأخ الكبير" بتعبير جورج أورويل، لا تزال تحوم بفضل عيون المراقبة، التى تحيطنا من كل جهة، سواء من خلال الكاميرات المزروعة فى كل ركن، تحت زعم الحماية، أو عبر الخوارزميات التى تحاصرنا بالإعلانات ومقاطع الفيديو، التى تلبى احتياجاتنا أو تعرض لتفضيلات الآخرين.

ويبقى أخيرًا الإشارة إلى ما تتسم به الليبرالية الجديدة[٥١] من العيش على المخاطر. وهو الأمر الذى التقطه بذكاء أجامبين. فالمخاطر المحدقة تجعل الأفراد فى حالة تحفز دائم،

وسعى دؤوب للبحث عن حلول. وهنا تتغول مجالات الخطر لحد يتجاوز حدودها التقليدية. مثلا، يتحدث الباحثون عن تمدد المؤسسة الطبية Medicalization، وأبرز معالمه هو وجود أدوية لكل شيء. أدوية تحيط بالفرد من كل زاوية، وهو الأمر الذى يلتفت إليه روز: "فكر للحظة فى الرسالة التى ترافق هذه الأدوية– إنها موجهة إليك تحديدًا. إنها تعرض لك صورة لحياة مثالية عليك أن تطمح إليها، حياة يمكنك بلوغها بمساعدة الدواء: "يمكنك استعادة حياتك، أن تصبح نفسك من جديد، أن تشعر بأنك أنت." ابحث عن عبارة "الشعور بنفسى مرة أخرى"، وستجدها فى كل مكان، من شهادات مستخدمى الأدوية النفسية إلى إعلانات مكملات تعزيز الرغبة الجنسية، وعلاجات انقطاع الطمث، والجراحات التجميلية. إنها دعوة مستمرة لإعادة تشكيل الذات وفقًا لمُثل جاهزة"[٥٢]. فلم يعد الأمر مقتصرًا على أمراض يعانى منها الإنسان بل الخوف من الأمراض المحتملة التى لها أعراض أو ليس لها أى أعراض.

المراجع والهوامش

١- لقد قام مترجمون عديدون بتقديم اجتهاداتهم لترجمة هذا المصطلح؛ حيث ترجمها الزواوى بغوره ومحمد ميلاد بالحكمانية، ومازن مرسول محمد وعمر سليم التل بالحاكمية، ويترجمها محمد عبد الكريم الحورانى بالحكومية، وسياسة الحكم لدى حسين بو كبر، يراجع:

- مادة الحكمانية فى: معجم ميشيل فوكو، جوديث ريفال، ترجمة الزواوي بغوره، دار صوفيا، ٢٠١٧.
- ميشيل فوكو، دروس فوكو (١٩٧٠-١٩٨٢)، ترجمة محمد ميلاد، دار توبقال للنشر، المغرب، ١٩٩٤، ص٥٤.
- ستيفن فيرتيغانز وآخرون، الجماعات الإسلامية المسلحة، ترجمة مازن مرسول محمد، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠٢٣، ص٢٤١.
- رث والاس، وإلسون وولف، النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع، ترجمة محمد عبدالكريم الحورانى، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٦٠٧.
- مارى دالى، الرفاه، ترجمة عمر سليم التل، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١١، ص١٠٨.
- حسين بوكبر، ميشيل فوكو... والسلطة الحيوية، دار النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٨، ص٥١.

2- Donzelot, Jacques, Michel Foucault and Liberal Intelligence, Economy and Society, vol. 34, No. 1, 2005, p.116.

٣- ميشيل فوكو، الحكمانية، ترجمة محمد ميلاد، مجلة الفكر العربى المعاصر، العدد ٧٤-٧٥، ١٩٩٠، ص١٢٣.

4- Nikolas Rose, Pat O'Malley, and Mariana Valverde, "Governmentality," Annual Review of Law and Social Science, Vol. 2, 2006, p. 87.

5- Donzelot, Jacques, Michel Foucault and Liberal Intelligence, op. cit., p. 117.

6- Foucault, Michel, Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977–78, Translated by Graham Burchell, New York: Palgrave Macmillan, 2007, pp.71-72.

7- Donzelot, Jacques, Michel Foucault and Liberal Intelligence, op. cit., p.118.

تصف نانسى فراز سياسة هذا الأسلوب من الانضباط بسياسة الحياة اليومية حيث يسيطر الفاعل المتحكم بشكل شامل على الأفراد بفضل العلوم الاجتماعية؛ مخترقًا للتفاصيل العميقة، ومستفيدًا من التمرد والاحتجاج، يراجع:

- Fraser, Nancy, Foucault on Modern Power: Empirical Insights and Normative Confusions, PRAXIS International, Vol. 1, No. 3, 1981, pp. 272-287.

8- Foucault, Michel. Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977–78, op. cit., p. 76.

9- (1) Donzelot, Jacques, Michel Foucault and Liberal Intelligence, op. cit., p.119.

10- Foucault, Michel, The Birth of Biopolitics: Lectures at the Collège de France 1978-1979, New York: Picador, 2010, p. 7.

11- Foucault, Michel, Ibid., p. 30.

12- Rose, Nikolas, Pat O'Malley, and Mariana Valverde, Governmentality, Annual Review of Law and Social Science, Vol. 2, No. 1, 2006, p.89.

13- Rose, Nikolas, Pat O'Malley, and Mariana Valverde, Ibid., p.85.

14- Ibid., p.85.

15- Lemke, Thomas. Foucault, Governmentality, and Critique, London: Routledge, 2015, p.79.

16- Lemke, Thomas, Ibid., pp. 81-82.

وهو ما يسميه نيكولاس روز بالترجمة translation؛ حيث تنشأ توافقات بين أهداف السلطات التى ترغب فى الحكم وبين المشاريع الشخصية للمنظمات، والمجموعات، والأفراد الذين يخضعون للحكم. ومن خلال عمليات الترجمة بمختلف أشكالها، تتشكل الروابط بين الوكالات السياسية، والهيئات العامة، والسلطات الاقتصادية، والقانونية، والطبية، والاجتماعية، والتقنية، وبين تطلعات وتقييمات وطموحات الكيانات التى تُعد من الناحية الرسمية مستقلة، سواء كانت شركات، أو مصانع، أو جماعات ضغط، أو عائلات، أو أفرادًا، يراجع:

- Rose, Nikolas, Powers of Freedom: Reframing Political Thought, Cambridge University Press, UK, 2004, p. 44.

17- Nikolas Rose and Joelle M. Abi-Rached, Neuro: The New Brain Sciences and the Management of the Mind, Princeton University Press, 2013, p. 6.

18- Rose, Nikolas, Psychiatry as a Political Science: Advanced Liberalism and the Management of Risk, History of the Human Sciences, Vol. 9, No. 2, 1996, p. 3.

19- Rose, Nikolas, Ibid., pp. 14-15.

20- Ibid., pp. 9-11.

21- Ibid., p. 12.

22- Nikolas Rose, Governing the Soul, The Shaping of the Private Self, Free association books, London, 1999, pp.30-33.

23- Ibid., p. 34.

24- Ibid., p. 36.

25- Ibid., p. 42.

26- Ibid., p. 43.

27- Ibid., p. 45.

28- Ibid., p. 48.

29- Ibid., p. 159.

30- Ibid., pp. 160-161.

31- Ibid., pp.164-165.

32- Ibid., pp.166-167.

33- Ibid., p. 176.

34- Rose, Nikolas, and Joelle M. Abi-Rached, Governing through the Brain: Neuropolitics, Neuroscience and Subjectivity, Cambridge Anthropology, Vol. 32, No. 1, 2014, p. 6.

35- Ibid., pp. 7-9.

كان هذا اللجوء للأدوية النفسية توجها عاما فى المجال الصحى وقتها، فبدلا من علاج الأمراض؛ أصبح الانشغال أكبر بدرء المخاطر المرضية، أى أن ذلك يشير إلى تحول فى الطب نحو إدارة المخاطر النفسية والاجتماعية بدلًا من علاج المرض بشكل مباشر. فعلى سبيل المثال؛ تُستخدم هذه الأدوية النفسية للحد من "المخاطر" المتعلقة بالصحة العقلية مثل الانتكاس أو تفاقم الأعراض؛ بدلًا من علاج المرض نفسه. وهنا تعتبر الأدوية أداة لإدارة المخاطر: يراجع:

36- Rose, Nikolas, In Search of Certainty: Risk Management in a Biological Age. Journal of Public Mental Health, Vol. 4, No. 3, 2004, pp. 14-15.

37- Rose, Nikolas, and Joelle M. Abi-Rached, Governing through the Brain: Neuropolitics, Neuroscience and Subjectivity, op. cit., pp. 9-11.

38- Ibid., p.12.

39- Ibid., p.17.

40- Nikolas Rose and Joelle M. Abi-Rached, Neuro: The New Brain Sciences and the Management of the Mind, op. cit., p.15.

41- Rose, Nikolas, and Joelle M. Abi-Rached, Governing through the Brain: Neuropolitics, Neuroscience and Subjectivity, op. cit., p. 14.

42- Rose, Nikolas, Screen and Intervene: Governing Risky Brains, History of the Human Sciences, Vol. 23, No. 1, 2010, p.87.

43- Ibid., pp. 95-96.

44- Rose, Nikolas, Normality and Pathology in a Biomedical Age, The Sociological Review, Vol. 57, No. 2, 2009, pp. 67-68.

45- Novas, Carlos, and Nikolas Rose, Genetic Risk and the Birth of the Somatic Individual, Economy and Society, Vol. 29, No. 4, 2000, pp. 489-490.

46- Ibid., p. 492.

47- Rose, Nikolas, The Biology of Culpability: Pathological Identity and Crime Control in a Biological Culture, Theoretical Criminology, Vol. 4, No. 1, 2000, pp. 15-16.

48- Ibid., pp.11-13.

٤٩- فيما يتصل بالذوات المتعددة؛ فقد أشار نيكولاس روز لأشكال عديدة من الذوات، يعددها تاريخيا: الذات الأخلاقية الرقيقة المعتمدة على العادات فى مطلع القرن التاسع عشر؛ مرورًا بالذات الفردية العادية المعتمدة على التكوين والسمات والظروف فى أواخر القرن نفسه، ثم الذات الاجتماعية الجماعية القائمة على التضامن أو الاغتراب والأنوميا (اللا معيارية) عند مطلع القرن العشرين، وذات المواطنة القائمة على الحقوق والواجبات فى أنظمة الرفاه الاجتماعى؛ وصولًا إلى الذات العميقة المستقلة القائمة على الاختيار والهوية الذاتية. وقد وصف الأخيرة بصفات عديدة: الذات البيولوجية والعصبية. لكنه لا ينفى إمكانية تعايش كل هذه الصور معا: يراجع:

- Rose, Nikolas, Powers of Freedom: Reframing Political Thought, op. cit., pp. 45-46.

50- Lemke, Thomas. Foucault, Governmentality, and Critique, op. cit., p. 89.

51- Novas, Carlos, and Nikolas Rose, Genetic Risk and the Birth of the Somatic Individual, op. cit., p. 498.

٥٢- يوجه النقد لها من عدة زوايا: الطابع الأيديولوجى وما تنطوى عليه من تناقضات فكرية كبيرة، وطابعها الاقتصادى الجموح والمهدد للدولة القومية، وما تخلفه من تأثيرات على الروابط الجماعية والقيم الأسرية بتأجيجها للنزعة الفردية: يراجع:

- Lemke, Thomas. Foucault, Governmentality, and Critique, op. cit., p. 80.

53- Rose, Nikolas, Normality and Pathology in a Biomedical Age, op. cit., p. 79.

Governmentality: Knowledge and Forms of Guidance

Mahmoud Abd-Allah

This article seeks to shed light on Nikolas Rose's contribution to the analysis of the concept of governmentality, particularly in relation to the role of social and natural sciences- exemplified by psychology, genetics, and biology. The origins of this concept trace back to Michel Foucault, who elaborated its contours in his posthumously published lectures. Rose's perspective, evident across much of his work, posits that governmentality and control, in their liberal forms- whether social liberalism or neoliberalism- are expanding in ways that emphasize freedom rather than coercion. This view has been subject to critique in the literature, as well as in the present article.

Keywords: Governmentality- Techniques- Psychology- Social Science- Social Liberalism- Neo- Liberalism